

التتبع والتقيدات
لما في المغني من إجماع واتفاقات
((عشر مسائل من أول الكتاب))

الدكتور/ عبدالله بن إبراهيم الزاحم
قسم الفقه — كلية الشريعة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الحمد لله الذي اختصنا بأكرم رسله ، وأشرف كتبه ، وأكمل شرائعه ،
ورضى الإسلام لنا ديناً ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، تكفل
سبحانه بحفظ دينه ، وهياً الأسباب لبقائه ودوامه ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ، وأمينه على وحيه ، أتم الله به النعمة العظمى ، وكشف به الغمة
الكبرى ، فهدى الله به قلوباً غلفاً ، وأسمع به آذاناً صماً ، وأبصر به أعيناً عمياً
فالصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الله قد قيض لهذه الأمة رجالاً صالحين ، وعلماء ربانيين ، أفنوا أعمارهم
في خدمة هذا الدين ، منهم من اتجه إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال
المكلفين ، يجمعها من أدلتها ، ويستنبطها من مصادرها ، وينظم عقدها فيظم
النظير إلى نظيره ، والشبيه إلى مثيله ، جاعلين نصب أعينهم قول الله تعالى :
﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ^(١).

وقوله عليه الصلاة والسلام : " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " ^(٢) .

(١) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه (١٣) ٢٦/١ ، وفي
كتاب الخمس ، باب قول الله تعالى : (فإن الله حمسه وللرسول) (٧) ٤٨/٤ ، وفي كتاب
الاعتصام باب قوله صلى الله عليه وسلم : " لاتزال طائفة من أمتي " (١٠) ١٤٩/٨ ، ومسلم
في كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة : ١٢٧/٧ ، حديث (٩٨) ، وفي كتاب الإمارة ، باب
قوله صلى الله عليه وسلم : " لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين " ٦٧/١٣ حديث (١٧٥) .

فلقي هذا الجانب من العلوم الشرعية — أعني : الفقه — من العلماء إقبالاً كبيراً ، لما يدركونه من حاجة الناس إلى معرفة الأحكام الشرعية في جميع شؤونهم العملية ، وتصرفاتهم الفعلية ، سواء أكان ذلك في عباداتهم ، أم في معاملاتهم وعلاقاتهم على اختلاف أنواعها وتعدد مصالحها ، يقول الثعالبي : " الفقه الإسلامي نظام عام للمجتمع البشري ، لا الإسلامي فقط ، تام الأحكام ، لم يدع شاذة ولا فاذة ، وهو القانون الأساسي لدول الإسلام ، والأمة الإسلامية جمعاء " (١) .

ومن هنا تعددت المصنفات في هذا الفن من العلوم ، ما بين مختصر ومطول ، وما بين نظم ونثر ، وما بين كتاب مذهبي يختص بأقوال العلماء في المذهب الواحد ، ومقارن يذكر أقوال العلماء الآخرين على اختلاف مذاهبهم وتنوع اجتهاداتهم .

وإن كتاب (المغني) للموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي - رحمه الله - المتوفى سنة ٦٢٠هـ من أعظم كتب الفقه المقارن قدراً ، وأثبتها نقلاً ، وأكثرها تقريراً ، وأدقها تحريراً ، فليس هو بكتاب مختص بالفقه الحنبلي ، بل يقرر فيه أقوال العلماء الآخرين من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - والتابعين ، ومن تبعهم من فقهاء الأمصار ، وأئمة المذاهب - رحمهم الله أجمعين - فكان بحق من أعظم الأسفار ، وأهم المصادر التي حفظت للمسلمين تراثهم الفقهي ، ولذا صدق فيه وصف الشيخ عز الدين بن عبد السلام بقوله : " ما رأيت في كتب العلم مثل المحلى والمجلى ، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين بن قدامة ، في جودتها ، وتحقيق ما فيها " .

(١) الفكر السامي : ١٣/١ .

وقال : " لم تطب نفسي بالفتيا حتى صار عندي نسخة من المغني " (١) .
ومن هنا أضحي هذا الكتاب مرجعاً علمياً تعتمد على ما فيه الجامع الفقهي
وتستند إليه الهيئات الشرعية ، فضلاً عن غيرهم من العلماء وطلاب العلم ، بل
لا تكاد تخلو منه مكتبة كل طالب علم شرعي .

سبب اختيار الموضوع :

لما كان لهذا السفر هذه المكانة الجليلة ، والمثلة الرفيعة ، عقدت العزم على
خدمة جانب من جوانبه ، ونوع من مسائله ، ألا وهو تحرير المسائل التي حكى
فيها الإجماع ، لما يقتضي تقرير ذلك من قطع النظر في المسألة والخوض فيها ،
أو إعادة بحثها والتدقيق في دراستها ، وزاد من عزمي ، وشد من أزمي لاقتحام
هذا الميدان ، ما تقدم به عدد من الدارسين في جامعة أم القرى من تحرير
اتفاقات ابن رشد في كتابه (بداية المجتهد) إلا أنني لا أقصد بهذا التحرير ،
دراسة المسائل الواردة لمعرفة أقوال المذاهب الفقهية فيها ، وما استدل به
أصحابها ، والنظر في تلك الأدلة صحة وضعفاً ، وقبولاً ورداً ، والترجيح بينها ...
لأن مثل ذلك يحتاج إلى أسفار متعددة ، وقد يكون محل نظر للجامعات في
الأقسام العلمية إذ يمكن أن يتم من خلالها توزيع ذلك على عدد من طلاب
الدراسات العليا . أمّا قصدي من هذه الدراسة ، فإنما هو الاستقراء والتتبع لتلك
الإجماعات والاتفاقات التي حكاها الموفق ابن قدامة — رحمه الله — في كتابه
المغني ، وتسجيل ما وقفت عليه من المصادر الأخرى التي تُعنى بحكاية الإجماع
وبيان مذاهب الفقهاء ، فهي أشبه بالاستدراك أو التعقب المختصر على هذا
النوع من المسائل في المغني ، وقد تكون صالحة لأن تضم إليه .

وقد سميته : (التتبع والتقييدات لما في المغني من إجماع واتفاقات . عشر مسائل
من أول الكتاب) .

(١) انظر : مقدمة المغني : ٧/١ ، بتحقيق د . التركي ، والحلو .

خطة البحث :

جعلت هذا البحث في مقدمة ، ومسائل ، وخاتمة .

أما المقدمة :

فقد ضمنتها : الافتتاحية ، وأهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة البحث ، ومنهجه .

وأما المسائل : فقد اقتصر على عشر مسائل من أول الكتاب ، لتكون نواة لهذه الدراسة ، وليتبين ما قد اعترأها من نقص أو خلل .

واختيار هذا العدد ، استثناساً بقوله تعالى ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(١)

والمسائل هي :

الأولى : ما لا تزال به النجاسة الحقيقية .

الثانية : المائعات التي لا يجوز الوضوء بها .

الثالثة : الوضوء بالماء المضاف إلى محله ومقره .

الرابعة : الوضوء بالماء إذا خالطه ما لا يمكن التحرز منه .

الخامسة : الوضوء بالماء إذا خالطه ما يوافقه في صفتيه .

السادسة : الوضوء بالماء المتغير بالمجاورة .

السابعة : الوضوء بالماء الآجن .

الثامنة : الوضوء بماء خالطه طاهر لم يغيره .

التاسعة : الوضوء بالماء المستعمل في التبرد ، والتنظيف .

العاشرة : تقدير القربة بمائة رطل عراقي .

(١) سورة البقرة ، آية (١٩٦) .

أما الخاتمة : فقد ضمنتها خلاصة البحث ونتائجه .

منهج البحث :

سلكت في كتابة هذا البحث المنهج التالي :

- ١ - جمعت ما أورده الموفق في كتابه المغني من إجماع ، أو اتفاق ، أو عدم علم بالخلاف ، لأن هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل ويراد بها معنى واحداً .
- ٢ - نقلت نصّ المسألة من المغني بحروفه ، وقد أقدم بين يدي ذلك ما يقرر المسألة ويوضحها .
- ٣ - قمت بدراسة المسألة وذلك بالرجوع للمصادر الأخرى ، وخاصة المهمة بذكر الإجماع ، والوفاق والخلاف .
- ٤ - إذا وجدت من وافق الموفق فيما حكاه من قول ، أو ردت ذلك بعد قولي : (تابعه) ولا يلزم من ذلك أن يكون التابع من المتأخرين عنه ، وإنما مرادي المتابعة في اللفظ .
- ٥ - إن وجدت من وافقه في المراد ، وخالفه في اللفظ والتعبير ، كأن يحكي الاتفاق بدل الإجماع ، أو العكس ونحو ذلك ، فإني أورد ذلك بعد قولي : (وافقه) .
- ٦ - إن وقفت على من حكى الخلاف في المسألة ، ولو في رواية ، أو قول ، أو وجه ، فإني أذكر ذلك بعد قولي (خالفه) .
- ٧ - ختمت كل مسألة بذكر خلاصتها .
- ٨ - إن اقتضى المقام التنبيه على بعض جوانب في المسألة فإني أنبه على ذلك غالباً بعد قولي : (تنبيه) .

٩ - تجنباً لما يقع فيه بعض الباحثين من غفلة ، أو عجلة ، أو عدم تحرٍ في النقل ، ولمزيد من التوكيد والتوثيق ، فإنني أنقل عبارة من : تابعه ، أو وافقه ، أو خالفه ، وقد أكتفي بالنقل عن بعضهم إذا كانوا عدداً .

١٠ - أوضحت معاني بعض الكلمات الغريبة .

١١ - أغفلت الترجمة للأعلام الواردين في هذا البحث ، لعدم الحاجة إليها في مثل هذه البحوث ، التي يراعى فيها الاختصار .

١٢ - ألحقت بنهاية البحث ثبناً بالمصادر الواردة ، مرتبة على حروف الهجاء . ولا يخفى على من مارس البحوث العلمية ، وعرف ما يكتنف بعضها من صعوبات ، الجهد الذي يتطلبه مثل هذا البحث ، فكم من المصادر والمسائل تم تنقيبها والبحث فيها دون أن تتم الإشارة إليها ، لعدم العثور على المراد .

فأسأل الله - سبحانه وتعالى - بأسمائه الحسنى أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يكون ذخراً لي يوم الدين ، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين .. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

١ - مسألة : ما لا تزال به النجاسة الحقيقية :

حكى الموفق — رحمه الله — الخلاف فيما تزال به النجاسة ^(١)، وهل من شرطه أن يكون مما تحصل به طهارة الحدث ، أم يكون بكل مائع طاهر مزيل للعين والأثر، كالخل ، وماء الورد ونحوهما . ثم قال : " فأما ما لا يُزيل كالمرق، واللبن ، فلا خلاف في أن النجاسة لا تزال به " ^(٢) .

وافقه :

النووي فقال بعد أن حكى خلاف أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وداود في جواز إزالة النجاسة بكل مائع يسيل كالخل ، وماء الورد: " ولا يجوز بدهن، ولا مرق " ^(٣). وفي ذلك إشارة إلى عدم الخلاف فيهما وما مثلهما مما لا يزيل. والبغوي . فقال : " وجوز أصحاب الرأي إزالة النجاسة بالمائعات الطاهرة مثل : الخل ، وماء الورد والبصاق ونحوها ، إلا الدهن ، واللبن " ^(٤) .

خالفه :

ابن حزم، وابن رشد ، وابن هبيرة ، وابن جزري وغيرهم ، ممن أجمل الأشياء التي تزال بها النجاسة عند أبي حنيفة وأصحابه ^(٥) .

(١) المراد بالنجاسة هنا : النجاسة الحقيقية ، كنجاسة البول على الثوب والبدن ، وهي في مقابل النجاسة الحكمية ، التي يُراد بها الأحداث الموجبة للوضوء أو الغسل . فالطهارة نوعان : طهارة خبث ، وطهارة حدث .

(٢) المغني : ١٧/١ .

(٣) المجموع : ٩٥/١ .

(٤) شرح السنة : ٦٥/١ .

(٥) انظر المحلى : ١٠٥/١ ، بداية المجتهد : ٨٣/١ ، الإفصاح : ٦٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص

فقال ابن رشد : " ذهب قوم إلى أن ما كان طاهراً يزيل عين النجاسة ، مائعاً كان أو جامداً " ^(١) فظاهر هذا العموم يتناول الدهن ، والمرق ، واللبن ونحوها .

وأما القرطبي ، فقد حكى عن أبي حنيفة روايتين في ذلك . فقال : " فأما أبو حنيفة ... ، وجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر . فأما الدهن والمرق ، فعنه رواية : أنه لا يجوز إزالتها به ، إلا أن أصحابه يقولون : إذا زالت النجاسة به ، جاز " ^(٢) .

وممن خالفه أيضاً النووي ، والشاشي وغيرهما ، ممن حكى خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم في المسألة وإجازتهما إزالة النجاسة بسائر المائعات ^(٣) . فقال الشاشي : " وقال الأصم ، وابن أبي ليلى : يجوز رفع الحدث ، وإزالة النجس بسائر المائعات " ^(٤) .

الخلاصة :

إن ما ذهب إليه الموفق من حكاية عدم الخلاف في هذه المسألة ، الذي يظهر - والله أعلم - أن الصواب معه ، لما يلي :

أ - إن ما ذهب إليه ابن رشد ومن وافقه ممن أجمل قول أبي حنيفة ، فإنهم قيدوا ما تزال به النجاسة بأن يكون طاهراً مزيلاً لعين النجاسة ، وهذا القيد يخرج الدهن والمرق واللبن ونحوها إذ أنها لا تزيل عين النجاسة .

(١) بداية المجتهد : ٨٣/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٥١/١٣ .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٦٠/١ ، المجموع : ٩٣/١ .

(٤) حلية العلماء : ٦٠/١ .

ب - إن ما حكاه القرطبي من الخلاف في مذهب أبي حنيفة في إزالة النجاسة بالدهن ، والمرق . الذي يظهر - والله أعلم - أن التحقيق خلافه . يدل لذلك ما قاله السرخسي : " إن إزالة النجاسات بالمائعات الطاهرة سوى الماء ، لا يجوز عند محمد ، وزفر ، وكذا الشافعي ، الثوب والبدن فيه سواء . وعند أبي حنيفة : يجوز في الثوب والبدن جميعاً . وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي الرواية الأخرى فصل بين الثوب والبدن . فقال : في البدن لا تزول النجاسة عنه إلا بالماء ، وفي الثوب تزول عنه بكل مائع طاهر ينعصر بالعصر ، فأما ما لا ينعصر كالدهن والسمن ، لا تجوز إزالة النجاسة به " (١) .

ج - إن ما حُكي من خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم ، الذي يظهر عند التحقيق - والله أعلم - أنهما لا يخالفان في ذلك أيضاً ، فإن من شرط ما تُزال به النجاسة ، أن يكون مزيلاً ، فما لا تتحقق به الإزالة لا يمكن القول بأنه مزيل للنجاسة .

ولذا فإن الموفق لم يُغفل خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم في مسألة : الماء المضاف . كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

(١) المبسوط : ٩٦/١ ، وقال الكاساني في بدائع الصنائع : ٨٣/١ : " وأما ما سوى الماء من المائعات الطاهرة ، فلا خلاف في أنه لا تحصل بها الطهارة الحكيمة ، وهي زوال الحدث ، وهل تحصل بها الطهارة الحقيقية ، وهي زوال النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن ؟ اختلف فيه .. " وقال : ١/٨٤ : " .. وهذا إذا كان مائعاً ينعصر بالعصر ، فإن كان لا ينعصر مثل العسل والسمن والدهن ونحوها ، لا تحصل به الطهارة أصلاً ، لانعدام المعاني التي يقف عليها زوال النجاسة " . وانظر : تحفة الفقهاء : ١٢٥/١ ، الهداية ، وشرح فتح القدير ، والعناية عليها : ١٩٣/١ ، ١٩٢ .

تنبيه :

لم يحك الموفق حكم إزالة النجاسة بالماء الطهور . وقد حكى غير واحد الإجماع على ذلك ^(١) .

(١) منهم :

ابن عبد البر ، وابن حزم . قال ابن عبد البر في التمهيد : ٣٣٠/١ : " قد أجمعت الأمة أن الماء مطهر للنجاسات " . وقال ابن حزم في مراتب الإجماع ص ٢٤ : " وأجمعوا أن من غسل موضع النجاسات متبعاً بالماء حتى لا يبقى لها أثر ، ولا ريح ، فقد أنقى وطهر " .
وحكاية ابن رشد اتفاقاً . إذ قال في بداية المجتهد : ٣٨/١ : " وأما الشيء الذي تُزال به — أي : النجاسات — فإن المسلمين اتفقوا على أن الماء الطاهر المطهر يُزيلها من هذه الثلاثة المحال — أي : الأبدان ، والثياب ، والمكان الذي هو موضع الصلاة .

وحكاية ابن رشد الاتفاق على ذلك يعني به الإجماع ، كما أوضح ذلك الدكتور بصفر في رسالته: تحرير اتفاقات ابن رشد ص ٦٤ : " الاتفاق ، والإجماع ، ولا خلاف : هذه الثلاثة بمعنى واحد عند المصنف — رحمه الله تعالى — ولا فرق بينها كما قد يظن البعض .. " وقد أكد بصفر صحة ما حكاه ابن رشد من الاتفاق في هذه المسألة فقال ص ١٤٩ : " بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة تبين صحة ما نسبته المصنف إليها " .

وحكى السمرقندي ، والكاساني عدم الخلاف في ذلك . فقال في تحفة الفقهاء : ١٢٥/١ : " لا خلاف أن الماء المطلق يحصل به الطهارة الحقيقية ، والحكمية جميعاً " . وانظر : بدائع الصنائع : ١ / ٨٣/ .

٢ - مسألة : المائعات التي لا يجوز الوضوء بها :

أشار الموفق إلى الخلاف بين العلماء في الطهارة بالنبيد ، ثم أوضح عمد خلافهم في غير النبيد من المائعات - غير الماء - فقال : " فأما غير النبيد من المائعات - غير الماء - : كالخل ، والمرق ، واللبن ، فلا خلاف بين أهل العلم - فيما نعلم - أنه لا يجوز بها وضوء ، ولا غسل " (١) .

ثم زاد هذه المسألة تفصيلاً فأشار إلى أن - الماء - المضاف الذي لا تحصل به الطهارة ثلاثة أضرب : أحدها : ما لا تحصل به الطهارة رواية واحدة ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : ما اعتُصر من الطاهرات : كماء الورد ، وماء القرنفل ، وما يترّ من عروق الشجر إذا قُطعت رطبة .

الثاني : ما خالطه طاهر فغيّر اسمه ، وغلب على أجزائه ، حتى صار صَبْغاً ، أو حبراً ، أو خلاً ، أو مرقاً ونحو ذلك .

الثالث : ما طُبِخ فيه طاهر فتغيّر به ، كماء الباقلا المغلي - ثم قال : فجميع هذه الأنواع لا يجوز الوضوء بها ، ولا الغسل ، لا نعلم فيه خلافاً ، إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى ، والأصم في المياه المعتصرة ، أنها طهور ، يرتفع الحدث بها ، ويزال بها النجس . ولأصحاب الشافعي وجه في ماء الباقلا المغلي (٢) . وسائر من بلغنا قوله من أهل العلم على خلافهم .

(١) المغني : ٢٠/١ .

(٢) وقيل بأنها رواية عن أحمد . انظر : الإنصاف : ٣٣/١ .

قال أبو بكر بن المنذر : أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم ، أن الوضوء غير جائز بماء الورد ، وماء الشجر ، وماء العُصْفُر^(١) ، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق ، يقع عليه اسم الماء ، ولأن الطهارة إنما تجوز بالماء ، وهذا لا يقع عليه اسم الماء بإطلاقه . (٢) " (٣) .

وافقه :

جمع من العلماء ، منهم : الماوردي ، والشاشي ، والبغوي ، والنووي ، وابن تيمية وغيرهم ممن حكى خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم في المسألة^(٤) ويدخل في عداد الموافقين من أغفل خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم لكنه لم يحك في ذلك إجماعاً ولا اتفاقاً ، كالطحاوي ، والسمرقندي وغيرهما^(٥) خالفه :

ابن المنذر ، وابن عبد البر ، وابن حزم ، والغزالي ، وابن هبيرة ، وابن رشد^(٦) وغيرهم ، ممن أغفل خلاف ابن أبي ليلى ، والأصم ، أو لم يصح عنده ،

(١) العُصْفُرُ : نبات صيفي من الفصيلة المركبة ، أنبوية الزهر ، يستعمل زهره تابلاً ، ويُستخرج منه صِبْغ أحمر ، بهذا عرّفه مجمع اللغة . كما في المعجم الوسيط : ٦٠٥/٢ . القاموس ص ٥٦ ، لسان العرب : ٥٨١/٤ المصباح المنير : ٦٠٥/٢ ، مادة : عصفر .

(٢) انظر : الأوسط : ٢٥٣/١ ، الإجماع : ص ٣٢ .

(٣) المغني : ٢١/١ ، ٢٠ .

(٤) حلية العلماء : ٦٠/١ انظر : الحاوي : ٤٣/١ ، شرح السنة : ٥٦/٢ ، المجموع : ٩٣/١ ، نقد مراتب الإجماع ص ١٧ .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي ص ١٥ ، مختصر اختلاف العلماء ١٢٨/١ ، تحفة الفقهاء : ١٢٥/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ ، أقرب المسالك : ٤٣/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٧/١ ، ١٨ .

(٦) انظر : الأوسط : ٢٥٣/١ ، الإجماع ص ٤ ، مراتب الإجماع ص ١٧ ، المجموع : ٩٣/١ ، الإفصاح : ٦٠/١ ، بداية المجتهد : ٢٧/١ .

أو لم يبلغه ... ، فقد حكى هؤلاء الإجماع على عدم جواز الطهارة بشيء من المائعات ، غير الماء والنيبذ للخلاف فيه .

فقال ابن حزم : " وأجمعوا أنه لا يجوز وضوء بشيء من المائعات وغيرها ، حاشا الماء والنيبذ " (١) .

وأما ابن رشد فاقصر على ذكر الخلاف في ماء الورد فقال : " ولظهور عدم تناول اسم الماء للماء المطبوع مع شيء طاهر ، اتفقوا على أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك في مياه النبات المستخرجة منه ، إلا ما في كتاب ابن شعبان من إجازة طهر الجمعة بماء الورد " (٢) .

إلا أن هؤلاء المخالفين لم يسلموا من التعقب في حكاية الإجماع ، مع التماس العذر لهم في ذلك .

فقال النووي : " أما قول الغزالي في الوسيط : طهارة الحدث مخصوصة بالماء بالإجماع ، فمحمول على أنه لم يبلغه قول ابن أبي ليلى ، إن صح عنه ، وأما الأصم فلا يُعتد بخلافه " (٣) .

وقال ابن تيمية : " قد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى — وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله — : أنه يجزيء الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه . كما ذكروا ذلك عن الأصم ، لكن الأصم ليس ممن يُعده ابن حزم في الإجماع " (٤) .

(١) مراتب الإجماع ص ١٧ .

(٢) بداية المجتهد : ٢٧/١ .

(٣) المجموع : ٩٣/١ .

(٤) نقد مراتب الإجماع ص ١٧ ، وانظر : رسالة آثار الإجماع لخلف الحمد ص ١٦٧ ، حيث قرر أن نقل الإجماع غير صحيح ، معتمداً في ذلك على اعتراض ابن تيمية على ابن حزم ، واعتراض النووي على ابن المنذر .

الخلاصة :

إن الموفق كان دقيقاً في تعبيره ، وفي تحريره للمسألة ، فلم يحك الإجماع فيها مع نقله إياه عن ابن المنذر ، وإنما أشار إلى ما فيها من الخلاف . ولما كان الخلاف في ذلك لا يكاد يُذكر ، لندرة القائلين به ، أو عدم الاعتداد بهم ، عبّر عن ذلك بعدم الخلاف - والله أعلم - .

تنبيهات :

١ - تعقّب ناشر كتاب مراتب الإجماع ، ابن تيمية في تعقبه ابن حزم ، فقال : " ويُروى عن ابن أبي ليلى ، والأوزاعي جواز الوضوء بالمياه المعتصرة كماء الورد ونحوه . لكن ليست رواية ذلك عنهما بسند صحيح ، يعول عليه ، ولو صح ذلك عنهما لما ساغ لابن رجب أن يعدّ تجويز الوضوء بها من مفردات ابن تيمية ، كما في طبقات الحنابلة " ^(١) . ولا يخفى ما في هذا التعقب من ضعف ، وضعفه يُغني عن تضعيفه ، إذ لم يقدم دليلاً على عدم صحة الرواية عنهما إلا أن ابن رجب عدّ هذه المسألة من مفردات ابن تيمية !!

٢ - قول د . بصفر معقّباً على ما حكاه ابن رشد من اتفاق على عدم جواز الوضوء بالماء المطبوخ مع شيء طاهر ^(٢) : " بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة تبين صحة هذا الاتفاق " ^(٣) . ليس دقيقاً إذ قد تقدم النقل عن الموفق ، أن لأصحاب الشافعي وجهاً في ماء الباقل المغلي .

(١) مراتب الإجماع ص ١٧ . وانظر : ذيل طبقات الحنابلة : ٤٠٤/٣ .

(٢) انظر : بداية المجتهد ٢٧/١ إذ قال : " لظهور عدم تناول اسم الماء للماء المطبوخ مع شيء طاهر ، اتفقوا على أنه لا يجوز الوضوء به .

(٣) تحرير اتفاقات ابن رشد ص ١١١ .

وتفصيل ذلك كما قال الماوردي : " حكم سائر الحبوب من : الأرز ، والحمص ، والعدس — وإن طُبَّخ بالنار — فإن انحلت في الماء ، فاستعماله غير جائز ، وإن لم تنحل ولا تغيّر بها الماء من غير انحلال أجزائها ففي جواز استعماله وجهان ... " ^(١) . وكذا اشترط الحنفية في الماء المطبوخ معه شيء طاهر التغير ، ما لم يقصد به كمال النظافة . قال المرغيناني : " وإن تغير بالطبخ بعد ما خلط به غيره ، لا يجوز التوضؤ به لأنه لم يبق في معنى المُتَرَل ^(٢) إلا إذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالأشنان ونحوه " ^(٣) .

٣ — مع ما سبق بيانه من أن ابن حزم ممن حكى الإجماع على أنه لا يجوز الوضوء بشيء من المائعات وغيرها ، حاشا الماء والنبيد ، فإنه في المحلى أشار إلى جواز الطهارة بالماء المطبوخ فيه شيء طاهر ، إن كان يُطلق عليه اسم الماء ، إذ قال : " وما ندري شيئاً يمنع من جواز الوضوء والغسل بماء طُبَّخ فيه فول ، أو حمص ... ، ما دام يقع عليه اسم ماء " ^(٤) .

(١) الحاوي : ٥٣/١ .

(٢) قال العميني في البناية : ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ : " إذا طبخ ، ولم يشخن ، ورقة الماء فيه باقية ، يجوز الوضوء به وإن تغير ماء الباقي بدون طبخ ، يجوز التوضؤ به ، لإطلاق اسم الماء عليه ، لغلبة الماء " .

(٣) الهداية مع البناية : ٣١١/١ - ٣١٣ .

(٤) المحلى : ١٨٩/١ .

٣ - مسألة: الوضوء بالماء المضاف إلى محله ومقره:

يُبين الموفق الضرب الثالث من الماء المضاف ، وهو ما يجوز الوضوء به رواية واحدة ، وأنه أربعة أنواع ، وختمها بقوله : " لا نعلم في هذه الأنواع خلافاً " ^(١) . وذكر الأول منها وهو :

" ما أضيف إلى محله ومقره : كماء النهر ، والبئر وأشباههما ، فهذا لا ينفك منه ماء ، وهي إضافة إلى غير مخالط وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم " ^(٢) .

تابعه :

ابن المنذر ، إذ قال بعد نقله لكلام الشافعي ومنه " ... فكان ماء السماء ، وماء الأنهار ، والآبار ، والقلات ^(٣) ، والبحار ، العذب من جميعه والأجاج سواء في أنه يُطهر من توضأ به أو اغتسل منه " ^(٤) .

قال ابن المنذر : " أما حمل المياه التي ذكرها الشافعي ، فلا اختلاف بين كل من أحفظ عنه ولقيته من أهل العلم : أن المتطهر به يجزيء ، إلا ماء البحر فإن فيه اختلافاً ، وأخباراً عن بعض المتقدمين " ^(٥) .

والسمرقندي . إذ قال : " لا خلاف أن الماء المطلق يحصل به الطهارة الحقيقية والحكمية جميعاً " ^(٦) .

(١) المغني : ٢٣/١ .

(٢) المرجع السابق : ٢٢/١ .

(٣) القلات : جمع قلت ، كسهام وسهم ، وهي النقرة في الجبل .

انظر القاموس المحيط ص ٢٠٢ ، لسان العرب : ٧٢/٢ المصباح المنير : ٥١٢/٢ ، مادة : قلت .

(٤) الأوسط : ٢٤٦/١ . وقال في الإقناع : ٥٨/١ : " الماء كله طاهر يجوز الوضوء والاعتسال به ،

إلا ما حلّت فيه نجاسة ... والعذب والبحر ، والقليل والكثير منه سواء " . وانظر : الأم : ٣/١ .

(٥) الأوسط : ٢٤٦/١ .

(٦) تحفة الفقهاء : ١٢٥/١ .

وافقه :

ابن عبد البر ، وابن حزم ، وابن رشد ، والنووي ، وابن الهمام ، وابن جزري
فحكوا الإجماع على ذلك ^(١) .

فقال النووي في شرحه لكلام الشيرازي : يجوز رفع الحدث ، وإزالة النجس
بالماء المطلق ، وهو : ما نزل من السماء ، أو نبع من الأرض ... ، وما نبع من
الأرض : ماء البحر ، وماء الأنهار ، وماء الآبار ^(٢) . قال النووي : " الحكم
الذي ذكره ، وهو جواز الطهارة بما نبع من الأرض ، مجمع عليه ، إلا ما
سأذكره — إن شاء الله تعالى — في البحر ، وماء زمزم " ^(٣) . وقال ابن
جزري : " الماء المطلق ، وهو الباقي على أصله ، فهو طاهر مطهر إجماعاً ، سواء
أكان عذباً ، أو ملحاً ، أو من بحر ، أو سماء ، أو أرض ... " ^(٤) .

وأما الباجي فقد بين أن ذلك هو الذي عليه عمل الناس ، فقال : " المياه
على ضربين : مطلق ، ومضاف . فالمطلق ما لم يتغير بمخالطة ما ليس بقرار له
وينفك الماء عنه غالباً ، كماء السماء ، والآبار ، والأنهار ، والعيون ، والبحر ،
وهذا هو الطاهر المطهر ... وعلى ذلك عمل الناس " ^(٥) .

(١) انظر : الاستذكار : ٩٩/٢ ، مراتب الإجماع ص ١٧ ، بداية المجتهد : ٣٢/١ ، المجموع : ٨٣/١ ،
شرح فتح القدير : ٦٩/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ ، تحرير اتفاقات ابن رشد ص ١٠٤ ،
فقد أكد الدكتور / بصفر صحة ما ذكره ابن رشد بعد الرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة .
آثار الإجماع ص ١٧٦ .

(٢) المهذب مع المجموع : ٨١/١ ، ٨٣ .

(٣) المجموع : ٨٣/١ .

(٤) قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ .

(٥) المنتقى : ٥٥/١ .

ويدخل ضمن الموافقين من حكى طهارة الماء المطلق ، وأنه طهور سواء أكان عذباً ، أم أجاجاً ، وإن لم يُصرحوا بإجماع ، أو وفاق ، أو عدم علم بالخلاف . منهم : الماوردي ، والبغوي ، والكاساني ، والمرغيناني ، وابن شاس وغيرهم ^(١) .

الخلاصة :

إن ما ذكره الموفق من عدم الخلاف بين أهل العلم في جواز الطهارة بالماء المضاف إلى محله ومقرّه ، وأن هذه الإضافة لا ينفك منها ماء ، وهي إضافة إلى غير مخالط ، صحيح ، بل الإجماع على ذلك ، خاصة بعد إخراج ماء البحر منه لما فيه من خلاف متقدم . والله أعلم .

تنبيه :

لم يذكر الموفق ماء البحر في أمثلته ، لما ورد من الخلاف في الطهارة به عن بعض السلف . وقد حكى هذا الخلاف بعد أن أوضح إباحة الطهارة بكل ماء مطلق ، على أي صفة كان من أصل الخلقة ، من الحرارة والبرودة ، والعذوبة والملوحة ، نزل من السماء أو نبع من الأرض ، في بحر أو نهر أو بئر أو غدير ... قال : " وهذا قول عامة أهل العلم ، إلا أنه حُكي عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله ابن عمرو - رضي الله عنهم - أنهما قالوا في البحر : التيمم أعجب إلينا منه " ^(٢) . وهذا ما جعل ابن رشد يستثني الإجماع فيه . فقال : " وأجمع

(١) انظر : الحاوي : ٤٢/١ ، شرح السنة : ٥٦/٢ ، بدائع الصنائع : ١٥/١ ، الهداية مع البناء : ١/٢٩٤ عقد الجواهر : ٣/١ .

(٢) المغني : ١٦/١ ، ١٥ . وانظر سنن الترمذي : ٤٧/١ ، وروى ابن المنذر في الأوسط : ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ . تلك الآثار عنهما ، ونحوه عن سعيد بن المسيب ، والمحلى : ٢٢١/١ ، الحاوي : ٤٠/١ ، والمجموع : ٩١/١ ، ونسب ابن حزم هذا القول لأبي هريرة أيضاً .

العلماء على أن جميع المياه طاهرة في نفسها ، مطهرة لغيرها ، إلا ماء البحر فإن فيه خلافاً شاذاً في الصدر الأول " (١) .

وأما ابن عبد البر فإنه لم يعتبر هذا الخلاف ، لمخالفته للسنة ، أو للإجماع بعده . ولذا حكى الاتفاق على أن ماء البحر طهور ، بل إنه الأصل في طهارة المياه الغالبة على النجاسات المستهلكة لها وقد أشار إلى خلاف ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو — رضي الله عنهم — في كراهية الوضوء بماء البحر ، ثم قال : " وليس في أحد حجة مع خلاف السنة ... ، وهذا إجماع من علماء الأمصار الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى " (٢) .

(١) بداية المجتهد : ٢٣/١ .

(٢) الاستذكار : ٩٨/٢ ، ٩٩ .

٤ — مسألة: الوضوء بالماء إذا خالطه ما لا يمكن التحرز منه:

ذكر الموفق النوع الثاني من الماء المضاف الذي تجوز الطهارة به رواية واحدة^(١)، فقال: "الثاني: ما لا يمكن التحرز منه، كالطُّحْلُب^(٢)، والخَزْ^(٣)، وسائر ما ينبت في الماء، وكذلك ورق الشجر الذي يسقط في الماء، أو تحمله الريح فتلقيه فيه، وما تجذبه السيول من العيدان والتبن ونحوه، فتلقيه في الماء، وما هو في قرار الماء كالكبريت والقار وغيرهما، إذا جرى عليه الماء فتغير به، أو كان في الأرض التي يقف فيها الماء، فهذا كله يُعفى عنه، لأنه يشق التحرز منه" (٤).

وافقه:

ابن رشد، والنووي، فحكما الإجماع على ذلك.
فقال ابن رشد: "وكذلك أجمعوا على أن كل ما تغيّر الماء بما لا ينفك عنه غالباً، لا يسلبه صفة الطهارة والتطهير، إلا خلافاً شاذاً روي في الماء الآجن عن ابن سيرين^(٥)."

(١) (تنبيه) ليس إيراد المسألة هنا، لأن الموفق عبّر عن ذلك بقوله: "رواية واحدة"، وإنما إيرادها، لأنه ختم هذا النوع وغيره من الأنواع الأربعة بقوله: "لا نعلم في هذه الأنواع خلافاً". وقد سبق التنبيه على ذلك في المسألة الثالثة.

(٢) الطُّحْلُب: بضم اللام، وفتحها، خضرة تعلو الماء المزمّن. قاله في القاموس ص ١٤٠، وانظر المصباح المنير: ٣٦٩/١، المطلع ص ٦. مادة: طحلب.

(٣) لعل المراد به ما قد يعتري الماء من تغير في الطعم بسبب طول المكث. قال في المعجم الوسيط: ١ / ١٣٢ "خَزَ التمر خَزاً، كان فيه شيء من الحموضة".

(٤) الغني: ٢٣/١، ٢٢.

(٥) بداية المجتهد: ٢٣/١، وقال الدكتور / بصفر: "بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة يتبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها". تحرير اتفاقات ابن رشد ص ١٠٦.

وقال النووي : " إذا تغيّر بما لا يمكن حفظه منه ، جاز الوضوء به ، فمجمع عليه " (١) .

- وأما القرطبي فقد حكى الاتفاق على ذلك . فقال : " الماء المتغير بقراره كزرنخ (٢) ، أو جبر ، يجري عليه ، أو تغير بطحلب ، أو ورق شجر ينبت عليه لا يمكن الاحتراز عنه ، فاتفق العلماء أن ذلك لا يمنع من الوضوء به ، لعدم الاحتراز منه ، والانفكاك عنه " (٣) .

- وأما الباجي فإنه عبّر بما يُشعر بالإجماع . فقال بعد أن ذكر الماء المطلق ، ثم ذكر حكمه : " ... وهذا هو الطاهر المطهر ، وكذلك ما تغير من المياه ، والتراب ، والحماة الذي هو قرار لها ، وكذلك ما جرى من المياه على كحل ، أو نورة ، أو شب (٤) ، أو كبريت ، أو زاج (٥) ، أو غير ذلك مما هو في معناه فغير (٦) صفاته ، وعلى ذلك عمل الناس في الحمامات ، وكذلك ما تغير بالطحلب ، لأنه لا ينفك الماء عنه غالباً " (٧) .

(١) المجموع : ١٠٢/١ . وقال الأذري في تعليقه عليه : " قوله بجمع عليه . فيه نظر ، فإن فيه وجهاً ضعيفاً حكاه الإمام في النهاية ، والرافعي في شرحه الصغير " .

(٢) الزرنخ : بالكسر ، عنصر شبيه بالفلزات ، له بريق الصلب ولونه ، ومركباته سامة ، يستخدم في الطب ، وفي قتل الحشرات . كذا عرفه به مجمع اللغة العربية .
انظر : المعجم الوسيط : ٣٩٣/١ ، وانظر : القاموس المحيط ص ٣٢٢ ، المصباح المنير : ١/ ٢٥٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٤٤/١٣ .

(٤) الثَّشْبُ : ملح متبلّر ، اسمه الكيميائي : كبريتات الألمونيوم والبوتاسيوم ، ويطلق على أشباه هذا الملح . بهذا عرفه مجمع اللغة العربية . وقال الفيومي : شيء يشبه الزّاج ، وقيل نوع منه .

انظر : القاموس المحيط ص ١٢٧ ، المصباح المنير : ٣٠٢/١ ، المعجم الوسيط : ٤٧٠/١ .

(٥) الزاج : قال الفيروزآبادي : ملح . وذكر له مجمع اللغة العربية ألواناً وأنواعاً .

انظر : القاموس المحيط ص ٢٤٦ ، المعجم الوسيط : ٤٠٥/١ .

(٦) في الأصل "غير" ولعله خطأ مطبعي .

(٧) المنتقى : ٥٥/١ .

ومن العلماء من ألحق حكم هذا النوع من المياه بالماء المطلق ، أو أنه طهور ، أو أن هذا التغير لا يسلبه الطهورية ، ولم يحكوا في ذلك خلافاً أو إجماعاً^(١) .

خالفه :

أولاً : فيما إذا تغير الماء بما لا يمكن التحرز منه ، كورق الشجر الذي يسقط في الماء .

- الباجي . فقد حكى عن أبي العباس الأبياري من أصحابهم : أنه لا يجوز الوضوء به^(٢) .

- وكذا النووي . إذ حكى عن الخراسانيين أن فيه ثلاثة أوجه: أحدها: طهور . والثاني: لا . والثالث: يُعفى عن الخريفي فلا يسلب بخلاف الربيعي^(٣) .

وممن خالفه أيضاً ابن جزى . فقد حكى أن في المذهب ثلاثة أقوال . إذ قال: " وفي تغيره بسقوط الورق ثلاثة أقوال ، يفرق في الثالث بين زمان كثرته، فيغتفر للمشقة ، وبين زمان قلته^(٤) . وحكى صاحب الطراز عن مالك في المجموعة قولاً بكراهة المتغير بالطحلب مع وجود غيره^(٥) . بل حكى المرداوي من الحنابلة قولاً بالكراهة^(٦) .

(١) الحاوي : ٥٤/١ ، شرح السنة : ٦٢/٢ ، تحفة الفقهاء : ١٢٨/١ ، عقد الجواهر : ٨/١ ، ٧ .

(٢) انظر : المنتقى : ٥٥/١ .

(٣) انظر : المجموع : ١٠٩/١ .

(٤) قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ .

(٥) انظر : مواهب الجليل : ٥٦/١ .

(٦) انظر : الإنصاف : ٢٢/١ .

ثانياً : فيما تغير بمكثه :

خالفه فيما تغير بمكثه المرادوي إذ حكى قولاً في المذهب بالكراهة . فقال :
" وقيل يكره فيهما - أي : ما تغير بمكثه ، أو بما يشق صون الماء عنه - " (١) .

الخلاصة :

إن في المسألة خلافاً . وقد يكون للموفق عذر في عدم اعتبار القول
بالكراهية خلافاً ، إذ يجوز الوضوء به من حيث الجملة ، إلا أنه يبقى الخلاف
مع القائلين بعدم جواز الطهارة به . والله أعلم .

تنبيه :

قول الموفق عقب ذلك مباشرة : " فإن أُخِذَ شيء من ذلك وألقي في الماء
وغيره ، كان حكمه حكم ما أمكن التحرز منه ، من الزعفران ونحوه ، لأن
الاحتراز منه ممكن " (٢) . فإن هذا مستثنى من هذا النوع الثاني ، فلا يأخذ
حكمه في الطهورية ، ولا في الإجماع . بل حكمه حكم ما أمكن التحرز منه .
وقد بين ما فيه من خلاف للعلماء - رحمهم الله - (٣) .

(١) المرجع السابق .

(٢) المغني : ٢١/١ .

(٣) انظر : المغني : ٢٢/١ .

٥ - مسألة :الوضوء بالماء إذا خالطه ما يوافقه في صفتيه:

ذكر الموفق النوع الثالث من الماء المضاف الذي تجوز الطهارة به رواية واحدة^(١) فقال : " الثالث : ما يوافق الماء في صفتيه : الطهارة والطهورية ، كالتراب إذا غيّر الماء ، لا يمنع الطهورية ، لأنه طاهر مطهر كالماء ، فإن ثخن بحيث لا يجري على الأعضاء ، لم تجز الطهارة به ، لأنه طين وليس بماء ، ولا فرق في التراب بين وقوعه في الماء عن قصد ، أو غير قصد . وكذلك الملح الذي أصله الماء كالبحري ، والملح الذي ينعقد من الماء الذي يُرسل على السبخة فيصير ملحاً ، فلا يسلب الطهورية ، لأن أصله الماء ، فهو كالجليد والثلج ، وإن كان معدناً ليس أصله الماء ، فهو كالزعفران وغيره " ^(٢) .

تنبيهه :

تغيّر الماء بالتراب وكذا بالملح البحري ، إن كان لا يمكن التحرز منه ، لكونه يقف عليه ، أو يجري عليه قد مضى الحديث عنه وبحته ، في المسألة السابقة . وإنما خص الموفق هذا النوع ، وأفرده بالذكر ، لأن هذا النوع لا يسلب الماء الطهورية ، ولو وضع قصداً .

خالفه :

في عدم الفرق بين تغير الماء بالتراب سواء أُوْضع قصداً ، أم عن غير قصد . جمع من العلماء منهم :

(١) (تنبيه) ليس إيراد المسألة هنا ، لأن الموفق عبّر عن ذلك بقوله : " رواية واحدة " ، وإنما إيرادها ، لأنه ختم هذا النوع وغيره من الأنواع الأربعة بقوله : " لانعلم في هذه الأنواع خلافاً " وقد سبق التنبيه على ذلك في المسألة الثالثة .

(٢) المغني : ٢٣/١ .

ابن حزم . إذ قال فيم أورده من قيود على الماء الذي تجوز الطهارة به :
 " ولا حلّ فيه شيء طاهر ، فخالطه ، غير تراب عنصره ، فظهر فيه " (١) .
 فيفهم من قوله : " غير تراب عنصره " أنه لو وُضع فيه التراب قصداً أثر فيه .
 وممن خالفه من المالكية : الباجي ، والمازري ، وابن شاس ، وابن جزري (٢) .
 فقال ابن شاس : " المتغير بالتراب المطروح قصداً ، فيه قولان : المشهور ، أنه
 طهور " (٣) .

وممن خالفه من الشافعية : الجويني ، والرافعي ، والماوردي ، والشاشي ،
 والنووي (٤) .

قال الجويني : " وأما إذا أورد عليه الملح حتى تغير به صفة من صفاته ، سلبه
 صفة التطهير ، ولا فرق بين نوع من الملح ونوع ، هذا هو الصحيح " (٥) :
 وقال الرافعي : " في المتغير بالتراب المطروح قصداً ، وجهان ، وقيل :
 قولان ... ، وأما المتغير بالملح المطروح فيه ، فينظر فيه ، إن كان الملح مائياً ،
 فوجهان .. " (٦) .

(١) مراتب الإجماع ص ١٧ .

(٢) انظر : المنتقى : ٥٥/١ ، عقد الجواهر : ١٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ ،
 مواهب الجليل : ٧٥/١ ، وقال ابن جزري : " ولا يؤثر تغيره بالتراب المطروح على المشهور ،
 وفي تغيره بالملح ثلاثة أقوال ، يفرق في الثالث بين المعدني والمصنوع "

(٣) عقد الجواهر : ١٠/١ .

(٤) انظر : التبصرة ص ٢٠٦ ، فتح العزيز : ١٤٤/١ ، ١٤٥ ، الحاوي : ٥٤/١ ، حلية العلماء : ١
 / ٦٥ ، المجموع : ١٠٢/١ .

قال النووي : " إن كان التراب طرح فيه قصداً ، لم يؤثر ، فهذا هو الصحيح ، وبه قطع جماهير
 العراقيين ، وصححه الخراسانيون وذكروا وجهاً آخر : أنه يسلب ، وحكاها الماوردي من العراقيين
 قولاً " .

(٥) التبصرة ص ٢٠٦ .

(٦) فتح العزيز : ١٤٤/١ ، ١٤٥ .

- بل حكى الخلاف في المسألة بعض فقهاء الحنابلة أيضاً . كأبي الخطاب ، وابن مفلح ، والمرداوي^(١) .

فقال المرادوي : " ظاهر كلامه أنه لو كان المغير للماء تراباً ، وضع قصداً ، أنه كغيره . وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وهو أحد الوجهين . قال في الحاوي الصغير : وظاهر كلام أبي الخطاب ، أنه يسلبه الطهورية " ^(٢) .

الخلاصة :

إن الخلاف في تغير الماء بالتراب ، والملح البحري — المائي — ، إن وُضع قصداً ، مشهور . والله أعلم .

(١) انظر : الانتصار : ١٢٧/١ ، الفروع : ٧٧/١ ، الإنصاف : ٣٤/١ .

(٢) الإنصاف : ٣٤/١ .

٦- مسألة : الوضوء بالماء المتغير بالمجاورة :

ذكر الموفق النوع الرابع من الماء المضاف الذي تجوز الطهارة به رواية واحدة^(١) ، فقال :

" الرابع : ما يتغير به الماء بمجاورته ، من غير مخالطة ، كالدهن على اختلاف أنواعه ، والطاهرات الصلبة كالعود ، والكافور ، والعنبر - إذا لم يهلك في الماء ، ولم يمع فيه - لا يخرج به عن إطلاقه ، لأنه تغير مجاورة ، أشبه ما لو تروّح الماء بريح شيء إلى جانبه ... وفي معنى المتغير بالدهن ما تغير بالقطران ، والزفت ، والشمع ، لأن في ذلك ذهنية يتغير بها الماء تغير مجاورة ، فلا ينع كالدهن " ^(٢) .

تنبيه :

الحق الموفق تغير الماء بالدهن ، والطاهرات الصلبة ، بما لو تروّح الماء بريح شيء إلى جانبه كجيفة ونحوها .
فتضمنت هذه المسألة جانبين :

أحدهما : الأصل ، وهو أن تغير الماء بما تروّح بجانبه ، لا يسلبه الطهورية .
والثاني : الفرع ، وهو أن تغير الماء بما يقع فيه مما لا يخالطه ، لا يسلبه الطهورية أيضاً .

أولاً : تغير الماء بما تروّح بجانبه :

(١) (تنبيه) ليس إيراد المسألة هنا ، لأن الموفق عبّر عن ذلك بقوله : " رواية واحدة " ، وإنما إيرادها ، لأنه حتم هذا النوع وغيره من الأنواع الأربعة بقوله : " لا نعلم في هذه الأنواع خلافاً " . وقد سبق التنبيه على ذلك في المسألة الثالثة .

(٢) المغني : ٢٣/١ .

تابعه :

النووي ، والخطاب وغيرهما ^(١) .

قال النووي : " لا تضره الجيفة قطعاً ، بلا خلاف " ^(٢) .

وافقه :

- الرافعي ، وابن جزى . فجعله أصلاً مقيساً عليه ، دون أن يحكوا في ذلك إجماعاً ، أو عدم خلاف ^(٣) .

قال الرافعي بعد أن حكى الخلاف في تغير الماء بشيء يجاوره ولا يخالطه كالعود ونحوه ، وأن الأصح أنه لا يؤثر : " لأن هذا النوع من التغير تروح لا يسلب إطلاق اسم الماء ، كتغير الماء بجيفة ملقاة على شط نهر " ^(٤) .
ثانياً : تغير الماء بما يقع فيه مما لا يخالطه كالدهن ، والعود ونحو ذلك ، إذا لم يهلك في الماء .

خالقه :

- من المالكية : الدردير ، والخطاب ، وعليش وغيرهم ^(٥) .
قال الدردير في شرح قول خليل : " ما لم يتغير لوناً ، أو طعماً ، أو ريحاً بما يفارقه غالباً من طاهر ، أو نجس ، مخالط ، أو ملاصق ، لا مجاور " قال : " ومحل سلبه الطهورية ، إن خالط شيء مما ذكر الماء ، بأن امتزج به ، أو لاصقه

(١) انظر : المجموع : ١٠٦/١ ، مواهب الجليل : ٥٤/١ ، أقرب المسالك : ٤٧/١ ، الشرح الكبير مع الإنصاف ٤١/١ .

(٢) المجموع : ١٠٦/١ .

(٣) انظر : فتح العزيز : ١٢٣/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ .

(٤) فتح العزيز : ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

(٥) انظر : الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٧/١ ، مواهب الجليل : ٥٤/١ ، شرح منح الجليل :

١٧/١ .

كالرياحين المطروحة على سطح الماء، والدهن الملاصق له " (١) . ففرق المالكية بين الملاصق والمجاور ، فجعلوا التغير بالدهن من باب التغير بالملاصق ، وهو مؤثر ، فيسلبه الطهورية .

- ومن الشافعية : الماوردي ، والشيرازي ، والقفال ، والرافعي ، والنووي وغيرهم (٢) .

قال الشيرازي : " وإن وقع فيه ما لا يختلط به فغير رائقته كالدهن الطيب ، والعود ، ففيه قولان : قال في البويطي : لا يجوز الوضوء به كالتغير بزعفران . وقال المزني : إنه يجوز ، لأن تغيره عن مجاورة ، فهو كما لو تغير بجيفة بقربه " (٣) .

بل حكى الخلاف بعض الحنابلة أيضاً : كأبي الخطاب ، وابن مفلح ، والمرداوي (٤) .

قال المرادوي : " صرح المصنف بالطهورية في ذلك ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ... ، وقيل : يسلبه الطهورية ، إذ غيره ، اختاره أبو الخطاب في الانتصار ، والمجد ، وصاحب الحاوي الكبير .. ، وقول ابن رزين : لا خلاف في طهوريته . غير مسلم " (٥) .

(١) الشرح الصغير : ٤٧/١ .

(٢) انظر : المذهب والمجموع معه : ١٠٥/١ ، الحاوي : ٥٢/١ ، ونحوه : ٣٤٣/١ ، حلية العلماء : ٦٦/١ ، ٦٥ ، فتح العزيز : ١٢٣/١ .

(٣) المذهب مع المجموع : ١٠٥/١ .

(٤) انظر : الانتصار : ١٢٦/١ ، ١٢٧ ، الفروع : ٧٤/١ ، الإنصاف : ٢٢/١ ، ٢٣ . وقد أشار في الفروع إلى خلاف المالكية في المسألة فقال : " وإن غيره غير مما زج ، كدهن ، وقطع كافور ، فهو طهور في الأصح (م) " . أي : خلافاً لمالك .

(٥) الإنصاف : ٢٢/١ ، ٢٣ .

الخلاصة :

إن ما ذكره الموفق من عدم الخلاف إن تغير الماء بما تروح بجانيه ، كحيفة ونحوها ، لا يخرجها عن إطلاقه ، ولا يسلبه الطهورية . صحيح .
وأما تغيره بما يقع فيه ، وإن لم يخالطه كالدهن والعود ونحو ذلك ،
فالصحيح أن الخلاف فيه مشهور . والله أعلم .

٧- مسألة : الوضوء بالماء الآجن ^(١) :

نقل الموفق قول ابن المنذر في حكاية الإجماع على جواز الطهارة بالماء الآجن. فقال : " قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على أن الوضوء بالماء الآجن ، من غير نجاسة حلّت فيه ، جائز . غير ابن سيرين ، فإنه كره ذلك ، وقول الجمهور أولى " ^(٢) .

تابعه :

ابن رشد فقال : " وكذلك أجمعوا على أن كل ما يغير الماء بما لا ينفك عنه غالباً ، لا يسلبه صفة الطهارة والتطهير ، إلا خلافاً شاذاً روي في الماء الآجن عن ابن سيرين " ^(٣) .

وافقه :

النووي فحكاه اتفاقاً مع نقله ذلك عن ابن المنذر ، فقال : " وأما المتغير بالمكث فنقل ابن المنذر الاتفاق على أنه لا كراهة فيه إلا عن ابن سيرين " ^(٤) .

(١) الآجن : الذي يطول مكثه وركوده بالمكان حتى يتغير طعمه ، أو ريحه من غير نجاسة تخالطه .
انظر : غريب الحديث : ٤٣٥/٤ ، النهاية : ٢٦/١ ، الأوسط : ٥٩/١ ، القاموس ص ١٥١٦ ،
المصباح المنير : ٦/١ . مادة : آجن .

(٢) المغني : ٢٣/١ . وانظر : الأوسط : ٢٥٩/١ ، وفي الإجماع ص ٣٢ نص على انفراد ابن سيرين بذلك . وقد أقر خلف محمد ابن المنذر في نقله للإجماع على ذلك . فقال : " ما نقله ابن المنذر من إجماع العلماء على جواز الوضوء بالماء الآجن ، الذي لم تخالطه نجاسة . هو كما ذكر محل إجماع .

(٣) بداية المجتهد : ٢٣/١ . وقد صحح الدكتور / بصفر هذا الإجماع من ابن رشد . انظر :

تحرير اتفاقات ابن رشد ص ١٠٦ .

(٤) المجموع : ٩١/١ ، ويتبين بهذا صحة القول بأن حكاية الإجماع ، والاتفاق ، وعدم الخلاف .
ألفاظ متقاربة .

ويدخل في حكم الموافقين من اقتصر على حكاية الخلاف عن ابن سيرين ^(١) ،
أو ألحق الماء المتغير بطول المكث بالماء المطلق ^(٢) .

خالفه :

- ابن حزم . فذكر من شروط الماء الطهور : " ولا كان آجناً متغيراً من
ذاته ، وإن لم يكن من شيء حلّه " ^(٣) .

بل خالفه من الحنابلة ابن مفلح ، والمرداوي . فحكيا قولاً بكراهة الوضوء
بالماء الآجن ^(٤) .

قال المرداوي : " وقال في المحرر : لا بأس بما تغير بمقره ، أو بما يشق صونه
عنه . وقيل : يكره فيهما . جزم به في الرعاية الكبرى " ^(٥) .

الخلاصة :

إن الموفق مع نقله هذا الإجماع عن ابن المنذر في جواز الطهارة بالماء الآجن ،
إلا أنه اعتبره قولاً للجمهور ، ولم ير متابعة ابن المنذر في حكاية الإجماع ، لما
أشار إليه من خلاف ابن سيرين ، وإن كان القول بالكراهية عند التحقيق لا
يقتضي معارضة القول بالجواز . والله أعلم .

(١) كالففال الشاشي . انظر حلية العلماء : ٦٧/١ .

(٢) كالماوردي ، وأبي الخطاب ، والبغوي ، وابن شاس وغيرهم . انظر : الحاوي : ٤٧/١ ،
الانتصار : ١٣٢/١ ، شرح السنة : ٥٦/٢ ، عقد الجواهر : ٧/١ ، مواهب الجليل ومعه التاج
والإكليل : ٥٦/١ .

(٣) مراتب الإجماع ص ١٧ ، وقال المحمد في آثار الإجماع ص ١٧٤ : " استثنى — أي : ابن حزم —
الماء الآجن ، لكراهة ابن سيرين الطهارة به " .

(٤) انظر : الفروع : ٧٣/١ ، الإنصاف : ٢٢/١ .

(٥) الإنصاف : ٢٢/١ .

٨- مسألة : الوضوء بماء خالطه طاهر لم يغيره :

قال الموفق : " ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في جواز الوضوء بماء خالطه طاهر لم يغيره ، إلا ما حُكي عن أم هانئ ، في ماء بُل فيه خبز : لا يتوضأ به ^(١) . ولعلها أرادت ما تغير به . وحكى ابن المنذر عن الزهري ، في كَسْرِ بُلَّت في الماء ، غيرت لونه أو لم تغير لونه : لم يتوضأ به ^(٢) " ^(٣) .

تابعه :

ابن المنذر فقال : " أمر الله جل ذكره بالطهارة بالماء ، فما اختلط بالماء مما ذكرناه — أي : الأشياء الطاهرة — فلم يغير للماء لوناً ، ولا طعماً ، ولا ريحاً ، فالطهارة به جائزة ، ولا اختلاف فيه " ^(٤) .

(١) أثر أم هانئ ، أخرجه الدارقطني في سننه : ٣٩/١ ، وعنه البيهقي في السنن الكبرى : ٨/١ . وفيه راو لم يسم . قال البيهقي : " هذا إن صح ، فإنما أرادت إذا غلب عليه حتى أضيف إليه " . وهذا من البيهقي جمع بين ما روي عن أم هانئ ، وما روته من أن النبي صلى الله عليه وسلم تطهر من قصعة فيها أثر العجين . قال ابن الترمذي في الجواهر النقي معلقاً على قول البيهقي : " لا حاجة إلى هذا . تأويله بهذا الشك ، بل هو ضعيف ، لجهالة الراوي عن أم هانئ " .

(٢) كذا نقل الموفق في المعني عن ابن المنذر ، وقال صاحب الشرح الكبير : ٥٢/١ : " وحكي عن أم هانئ والزهري في كسر بلت في ماء ، غيرت لونه ، أو لم تغيره ، لا يجوز الوضوء به " . والذي في الأوسط خلاف ذلك ، إذ جاء فيه : ٢٥٨/١ : " وفيه قول ثان : قاله الزهري في كسر بلت في ماء غيرت لونه ، أو لم تغيره . قال يتوضأ به " !!

والذي يظهر أن ما في الأوسط أصح ، فإنه ذكر قبله عن مالك قوله : " لا يتوضأ بالماء المزوج بالعتسل ، ولا بالماء الذي يبل فيه الخبز " وفيه قول ثان ، قاله الزهري .. " فالقول الأول في المسألة : لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه خبز . والقول الثاني ، يقابل القول الأول ، وهو ما نسبته للزهري : أنه يتوضأ به . والله أعلم .

(٣) المعني : ٢٥/١ .

(٤) الأوسط : ٢٥٩/١ .

وافقه :

البغوي فقد ألحق هذا النوع بالماء المطلق ، الباقي على طهوريته ^(١) .
ويدخل في عداد الموافقين : من أجاز الوضوء بماء خالطه شيء طاهر فظهر فيه ، ولم يزل عنه اسم الماء كابن حزم ، والشافعية ^(٢) .
قال ابن حزم : " وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح ، فظهر فيه لونه وريحه وطعمه ، إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء ، فالوضوء به جائز " ^(٣) . وقال الرافعي :
" ما تغير عن وصف خلقة تغيراً يسيراً لا يزيله اسم الماء المطلق ، فهو طهور كالتغير بيسير زعفران ... ، وفيه وجه : أنه يقدر كالتغير بالنجاسة ، يسلب الطهارة ، سواء كان يسيراً أو فاحشاً " ^(٤) .
ويدخل في عداد الموافقين أيضاً ، من أجاز الوضوء بماء خالطه ما لم يغلب عليه ، وإن غيره ، وهو ما ذهب إليه الحنفية ^(٥) . قال المرغيناني : " ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن طبع الماء ، كالأشربة ، والخل ، وماء الباقلا ، وماء الورد ... ، وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أو صافه : كماء المد ، والماء الذي اختلط به اللبن ، أو الزعفران " ^(٦) .

(١) انظر : شرح السنة : ٦٢/٢ .

(٢) انظر المحلى : ١٩٩/١ ، فتح العزيز : ١٢٠/١ ، المجموع : ١٠٣/١ .

(٣) المحلى : ١٩٩/١ .

(٤) فتح العزيز : ١٢٠/١ .

(٥) انظر : مختصر اختلاف العلماء : ١٢٨/١ ، بدائع الصنائع : ١٥ / ١ ، العناية على الهداية :

٧١/١ .

(٦) الهداية مع فتح القدير : ٧١/١ .

ويدخل في عداد الموافقين أيضاً : من أجاز الوضوء بماء وقعت فيه نجاسة يسيرة فلم تغيره كالمالكية في قول ^(١) .

قال ابن عبد البر : " روى أهل المدينة عن مالك ... : أن الماء لا تفسده النجاسة التي تحل فيه قليلاً كان أو كثيراً ، في بئر ، أو مستنقع ، أو إناء ، إلا أن تظهر فيه وتغيره ، وإن لم يكن ذلك ، فهو طاهر على أصله " ^(٢) .
خالفه :

ابن المنذر، والطحاوي. فذكر خلاف مالك في الماء الذي يبل فيه الخبز ^(٣) .
فقال الطحاوي : " قال مالك : لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز " ^(٤) .
وكذا الباجي . إذ حكى خلافاً في ذلك عن بعض أصحابهم ، فقال : " أما ما لم تتغير صفاته ، فلا يخلو أن يخالطه طاهر أو نجس ، فإن خالطه طاهر كاليسير من الخل ، والعسل ، فلا خلاف بين الفقهاء نعلمه في أنه لا يمنع الطهارة به ، إلا ما روي عن الشيخ أبي الحسن أنه قال : لا يطهر " ^(٥) .

(١) انظر : الاستذكار : ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣ ، عقد الجواهر : ٨/١ ، أقرب المسالك مع الشرح الصغير : ٥٦/١ ، ٥٨ . وقال ابن جزى في أحكام الماء الذي خالطته نجاسة : " وإن كان قليلاً ولم يتغير ، فهو نجس ، وفقاً للشافعي ، وأبي حنيفة . وقيل مكروه . وقيل مشكوك " والقول بالكراهية هو المشهور في المذهب .

(٢) الاستذكار : ١٠٣/٢ ، ١٠٤ .

(٣) انظر : الأوسط : ٢٥٨/١ ، مختصر اختلاف العلماء : ١٢٨/١ . وقول مالك رواه سحنون في المدونة ٤/١ : " قال : وقال مالك : لا يتوضأ من الماء الذي يبل فيه الخبز " .

(٤) مختصر اختلاف العلماء : ١٢٨/١ .

(٥) المنتقى : ٥٥/١ .

تنبيهات :

١- لا يعد ما حكاه ابن المنذر ، والطحاوي عن مالك من عدم الوضوء

بالماء الذي بُل فيه خبز ، خلافاً في المسألة ، لأنه يشترط في المنع تغيير الماء بما يخالطه ، فإن لم يتغير بالمخالط ، فهو طهور ^(١) .

٢- لا يعد ما اشترطه ابن حزم في الماء الطهور ، الذي تجوز الطهارة به ،

ألا يُسبل فيه خبز ، إذ قال " ولا بُل فيه خبز " ^(٢) . خلافاً في المسألة .

لأن ابن حزم نبّه بهذا على ما حكى عن أم هانئ ، والزهرى من الخلاف في ذلك . وقد أشار الموفق إلى خلافهما .

٣- ظاهر عبارة الموفق عدم التفريق في جواز الوضوء بماء خالطه طاهر لم

يغيره ، بين أن يكون الماء قليلاً أو كثيراً ، وبين أن يكون المخالط

قليلاً أو كثيراً ، وبين أن يكون عدم التغير لموافقة الماء ، أو لا .

وقد فرق الفقهاء بينهما في كل ذلك .

أما الجانب الأول : وهو التفريق بين كثرة الماء وقلته . فقد أشار الموفق نفسه

إلى اختلاف الرواية في ذلك . فقال : " فإن كان معه ماء ، لا يكفي لطيهارته ،

فكمّله بمائع لم يغيره ، جاز الوضوء به في إحدى الروايتين ... ، والثانية : لا

يجوز ، لأننا نتيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع " ^(٣) .

(١) انظر : الشرح الصغير مع بلغة السالك : ٤٤/١ ، مواهب الجليل ٦٠/١ . قال الخطاب : " المعتبر

في سلب الطهوريه إنما هو تغير أحد أوصاف الماء لا مجرد مخالطة الماء لغيره ... وقال في الطراز

وكذلك لو غمس فيه خبز وأخرج في الحين ، أو بُل فيه شيء من الحبوب ولم يغيره . قال :
والعلة تغير أحد أوصاف الماء " .

(٢) مراتب الإجماع ص ١٧ ، وانظر : آثار الإجماع ص ١٧٦ .

(٣) المغني ٢٧/١ . وانظر : الشرح الكبير ٥٣/١ ، الفروع ٧٨/١ ، المهذب للشيرازي ٩٨/١ .

وأما الجانب الآخر : وهو التفريق بين كثرة المخالط وقلته ، وموافقة صفة الماء ، فقد أشار الموفق إلى الخلاف في ذلك أيضاً . فقال : " إذا وقع في الماء مائع لا يغير الماء لموافقة صفته ، وهذا يبعد ، إذ الظاهر أنه لابد أن ينفرد عنه بصفة فيعتبر التغير بظهور تلك الصفة . فإن اتفق ذلك ، اعتبرناه بغيره مما له صفة تظهر على الماء .. ، وإن كان الواقع في الماء ماء مستعملاً ، عُفي عن يسيره .. وإن كان كثر الواقع وتفاحش ، منع على إحدى الروايتين ، وقال أصحاب الشافعي : إن كان الأكثر المتسعمل منع ، وإن كان الأقل لم يمنع . وقال ابن عقيل : إن كان الواقع بحيث لو كان خللاً غيّر الماء ، منع ، وإلا فلا " (١) .

الخلاصة :

إن ما قرره الموفق من عدم الخلاف في جواز الطهارة بماء خالطه طاهر لم يغيره ، خاصة بعد استثناء ما روي من خلاف أم هانئ ، والزهري ، في ماء بل فيه خبز . الذي يظهر صحته ، لضعف الخلاف في ذلك ، وعدم اشتغاره حتى في مذهبه . والله أعلم .

(١) المغني : ٢٥/١ — ٢٧ ، وانظر : الشرح الكبير : ٥٢/١ ، ٥٣ ، الفروع ٧٨/١ ، الحاوي ١/

٤٦ ، المجموع ٩٩/١ .

٩- مسألة : الوضوء بالماء المستعمل في التبريد والتنظيف:

قال الموفق : " لا تختلف الرواية أن ما استعمل في التبريد والتنظيف ، أنه باقٍ على إطلاقه ولا نعلم فيه خلافاً " ^(١) .

وافقه :

النووي . إذ حكاها اتفاقاً . فقال : " واففقوا على أن المستعمل في الغسلة الرابعة ، ليس بمستعمل ، لأنها ليست بنفل " ^(٢) .

وكذا ابن حزم . إذ أشار إلى ذلك في معرض كلامه على الماء المستعمل إذ اعتبره أصلاً له . فقال : " فكيف وهم يجيزون الوضوء بماء قد تبرد فيه من الحر ؟!! " ^(٣) .

ونظير صنيع ابن حزم فعل الباجي . فقال : " هذا ماء طاهر لاقى أعضاء طاهرة ، فلم ينجس بذلك ، كما لو توضأ به تبرداً " ^(٤) .

خالفه :

الطحاوي . فذكر أن الماء المستعمل في التبريد ، لا يجوز التوضؤ به ، لأنه صار بذلك مستعملاً .

فقال : " وما توضيء به من المياه ، أو اغتسل به منها ، أو تبرد به منها ، فقد صار مستعملاً ، لا يجوز التوضؤ به ، ولا الاغتسال به " ^(٥) .

(١) المغني ٣٤/١ .

(٢) المجموع ١٥٨/١ . قال في الإنصاف ١/٣٧ : " لو استعمل — أي : الماء — في طهارة غير مشروعة ، أنه طهور بلا نزاع ، وهو كذلك ، ومثله الغسلة الرابعة في الوضوء ، أو الغسل " .

(٣) المحلى ١٨٨/١ .

(٤) المنتقى ٥/١ .

(٥) مختصر الطحاوي ص ١٦ .

تنبيه :

١- قيد الحنفية الماء المستعمل الذي لا يجوز التوضؤ به ، بأنه ما أزيل به حدث ، أو استعمل في البدن على وجه القربة . قال البابري : " كون الماء مستعملاً عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، هو إزالة الحدث أو قصد القربة ، وعند محمد ، هو قصد القربة فقط ، وعند زفر والشافعي ، إزالة الحدث لا غير . فلو توضأ محدث بنية القربة صار الماء مستعملاً بالإجماع . ولو توضأ رجل متوضئ بنية التبرد ، لا يصير الماء مستعملاً بالإجماع ، ولو توضأ المحدث للتبرد صار مستعملاً عندهما وعند زفر ، خلافاً لمحمد لعدم قصد القربة ، وكذا الشافعي لعدم إزالة الحدث عنده بلا نية . ولو توضأ المتوضئ بقصد القربة ، صار مستعملاً عند الثلاثة خلافاً لزفر ^(١) .

٢- يرى المالكية طهارة الماء المستعمل في رفع الحدث ، فطهارة المستعمل في التبرد والتنظيف أولى ^(٢) .

قال القاضي عبد الوهاب : " هذه الصيغة — أي : طهور — مبنية للمبالغة ، ومفيدة للتكرار.. ، وهذا الذي ذكرناه من تضمنه للتكرار خلافاً للشافعي في قوله : إنه لا يتكرر التطهير به " ^(٣) .

وقال الخطاب : " المياه التي يكره استعمالها مع الحكم بطهوريتها ، منها الماء المستعمل في الحدث " ^(٤) .

الخلاصة :

إن ما قرره الموفق من بقاء الماء المستعمل في التبرد والتنظيف على إطلاقه ، وطهوريته ، صحيح . والله أعلم .

(١) العناية : ٨٩/١ ، وانظر : مراقي الفلاح ص ٣ ، ٤ .

(٢) انظر : المدونة : ٤/١ ، الإشراف للقاضي عبد الوهاب : ٤٠/١ ، عقد الجواهر : ٩/١ ، التاج والإكليل : ٦٦/١ .

(٣) الإشراف : ٤٠/١ .

(٤) مواهب الجليل ٦٦/١ .

١٠- مسألة : تقدير القربة بمائة رطل عراقي :

قال الموفق : " اتفق القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقدير كل قربة بمائة رطل بالعراقي . لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً . ولعلهم أخذوا ذلك ممن اختبر قرب الحجاز ، وعرف أن ذلك مقدارها " (١) .
وافقه :

في تقدير القربة بمائة رطل عند القائلين بتحديد الماء الكثير بالقلتين (٢) .
ابن عبد البر . فقال : " القلتان عنده — أي : عند الشافعي — وعند أصحابه نحو خمسمائة رطل " (٣) .
وكذا ابن حزم . إذ قال : " قال الشافعي : القربة مائة رطل ، وقال أحمد بذلك " (٤) .

تنبيهات :

١- تقدير القربة بمائة رطل عراقي إنما يذهب إليه من حدّ الماء الكثير بالقلتين . وهم الشافعية ، والحنابلة (٥) .

(١) المغني : ٣٧/١ .

(٢) القُلة : الحجرة الكبيرة ، سميت بذلك لعلوها وارتفاعها ، وقيل : لأن الرجل العظيم يقلها بيده أي : يرفعها . وذهب الخاروف في تعليقه على كتاب الإيضاح إلى أن مقدار القلتين هو : (٣٠٧) لترات .

انظر : لسان العرب : ٥٦٥/١١ ، المصباح المنير : ٥١٤/٢ ، غريب الحديث لأبي عبيد : ٢/

٢٣٦ ، المطلع ص ٨ ، الإيضاح والبيان ص : ٨٠ .

(٣) الاستذكار : ١٠٢/٢ . وانظر التمهيد : ٣٢٨/١ .

(٤) المحلى : ١٥١/١ .

(٥) انظر تقدير الشافعية والحنابلة للماء الكثير بالقلتين في : الأم : ٤/١ ، التبصرة ص ٢٠٦ ، الأوسط :

٢٦١/١ ، المهذب مع المجموع : ١١٢/١ ، الإرشاد ص ٢١ ، المقنع لابن البنا : ١٨٩/١ ،

المغني : ٣٦/١ ، المحرر : ٢/١ .

ولذا لم يحك الموفق هذا التقدير عن عامة العلماء ، وإنما خصه بالقائلين
بتحديد الماء بالقرب ^(١) .

= أما الحنفية : فلهم في تقدير الماء الكثير أقوال ، منها ما ذكره الشرنبلالي : أن الكثير ، عشرة
أذرع فسي عشرة بحوض مربع ، أو ستة وثلاثين في مدور ، وعمقه بأن يكون بحال لاتنكشف
أرضه بالغرف منه على الصحيح . وقيل يقدر عمقه بذراع ، أو شبر .. ، والتقدير بعشرة في عشرة
هو المفتى به .

مراقي الفلاح ص ٥ ، وانظر : مختصر الطحاوي ص ١٦ ، تحفة الفقهاء : ١٠٧/١ ، الهداية مع
العناية وفتح القدير : ٨٠/١ .

وأما المالكية : فإنهم حدوا القليل ، بأنه كآنية الوضوء أو الغسل . لكن هذا التقدير لا أثر له فـي
تنجس الماء ، فإن قليل النجاسة لا تؤثر في قليل الماء على المشهور ، وإنما يحكم بنجاسة الماء بالتغير ،
سواء أكان الماء قليلاً أم كثيراً .

قال الخطاب : " إن الماء اليسير إذا أصابته نجاسة ولم تغير شيئاً من أوصافه فإنه طهور ، ولكنه يكره
استعماله مع وجود غيره ، وهذا هو المشهور من المذهب ... ، وقال ابن القاسم : إن الماء اليسير
يتنجس بملاقات النجاسة وإن لم تغيره ، وعليه اقتصر في الرسالة ، وهي رواية المصرين عن مالك " .
مواهب الجليل : ٧٠/١ ، وانظر : التمهيد : ٣٣٠/١ ، بلغة السالك مع الشرح الصغير : ٥٦/١ — ٦١ .

(١) قال المرداوي في الإنصاف : ٦٨/١ : " القرية مائة رطل عند القائلين بها " .

(تنبيه) : اختلف الشافعية في هذا التقدير ، أهو من تقدير الإمام الشافعي أو لا ؟

أ - فذهب فريق منهم إلى نسبة هذا التقدير إلى الشافعي نفسه . منهم أبو
حامد وأبو إسحاق ، والبندنجي ، ونقل النووي عن المحاملي قوله : حكى أبو
إسحاق أن الشافعي قال في بعض كتبه : أنه شاهد القرب ، وأن القرية تسع مائة رطل .

ب - وذهب آخرون إلى أن هذا التقدير ليس من الشافعي ، بل من أصحابه . قال الماوردي : "
إن أصحابنا لما نأوا عن الحجاز .. ، اضطروا إلى تقدير القرب بالأرطال .. ، فاتفق
رأيهم بعد أن احتروا قرب الحجاز على أن قدروا كل قرية منها بمائة رطل بالعراقي ،
فكان أول من قدر ذلك بالأرطال من أصحابنا : إبراهيم بن جابر ، وأبو عبيد بن
جرَّبويه " .

انظر : الحاوي : ٣٣٥/١ ، شرح السنة : ٥٩/٢ ، المجموع : ١٢٠/١ ، ١٢١ .

(تنبيه آخر) : لا يرد على كلام الموفق وتحديد القرية بمائة رطل عراقي ، ما وقع من خلاف
عند الشافعية في تقدير الماء الكثير ، وخلافهم في تحديده بالقلال .

٢- قدّر الشافعي القلة بقربتين ونصف ، فتكون القلتان ، خمس قرب ، كل
قربة مائة رطل . فالقلتان خمسمائة رطل . قال الرملي : " الواحدة — أي : من
القلال — قدّرها إمامنا الشافعي بقربتين ونصف .. ، وواحدتها — أي : القرب
— لا تزيد غالباً عن مائة رطل بغدادي .. ، فتكون القلتان خمس قرب ، المجموع
خمسمائة رطل " (١) .

الخلاصة :

إن ما حكاه الموفق من اتفاق القائلين بتحديد الماء بالقرب ، على تقدير كل
قربة بمائة رطل عراقي ، صحيح . والله أعلم .

(١) نهاية المحتاج : ٨٧/١ .

الخاتمة :

بعد هذا التجوال مع الموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، وتتبع ما أورده من مسائل حكى فيها الإجماع ، أو الاتفاق ، أو عدم العلم بالخلاف . يمكن استخلاص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وقد تضمنها هذا البحث في النقاط التالية :

١ - إن كتاب المغني للموفق أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ، كتاب جليل القدر ، عظيم النفع ، لقي قبولاً وانتشاراً بين طلاب العلم، فحري بالباحثين أن يقوموا بخدمته ، بالدراسة والبحث ، في جوانب مما يحتويه كتخريج أحاديثه ، وجمع قواعده الأصولية والفقهية ، ودراسة منهجه في الاستدلال والمناقشة إلى غير ذلك من جوانب يزخر بها هذا السفر العظيم .

٢ - إن تتبّع ما حكاه الموفق في كتابه المغني ، من إجماع ، أو اتفاق ، أو عدم علم بالخلاف ، جانب مهم تحدر العناية به ، إذ يقف كثير من العلماء والباحثين عند رؤية تلك العبارات وجلين خائفين عن مواصلة البحث ، اعتماداً عليها ، ولئلا يوصفوا بخرق الإجماع ، ومخالفة الاتفاق .

٣ - قد تبين بفضل الله وتوفيقه من خلال هذا البحث أن بعض تلك المسائل — مع قلتها — لا تخلو من خلاف قد يكون مشهوراً ، مما يؤكد ضرورة مواصلة هذا البحث ، وفائدته .

٤ - إن مسائل الإجماع ، والاتفاق في حاجة إلى جمع ، وتحقيق ، ودراسة علمية متأنية .

- ٥ - صحة ما ذهب إليه الموفق من عدم الخلاف في أن النجاسة لا تُزال بالمرق ، واللبن ونحوهما مما لا يزيل عين النجاسة . وأن ما حُكي من الخلاف في ذلك عن أبي حنيفة ، أو غيره فالتحقيق خلافه .
- ٦ - صحة ما قرره الموفق من عدم الخلاف — المعتقد به — في عدم جواز الطهارة بالمائعات ، غير الماء والنبيد .
- ٧ - تحري الموفق في إطلاق عبارة الإجماع مع نقلها عن غيره ، إذا علم بالخلاف في ذلك ولو كان يسيراً .
- ٨ - صحة ما ذهب إليه الموفق من عدم الخلاف في جواز الوضوء بالماء المضاف إلى محله ومقره . وشدة تحريه في ذكر الخلاف في جواز الوضوء من ماء البحر ، ولو كان الخلاف متقدماً .
- ٩ - ما قرره الموفق من عدم الخلاف في جواز الوضوء بالماء إذا خالطه ما لا يمكن التحرز منه . قد تبين خلافه .
- ١٠ - إن ما ذهب إليه الموفق من عدم الخلاف في جواز الوضوء بالماء المتغير بالتراب ، والملح البحري قد تبين خلافه، وأن الخلاف في ذلك مشهور .
- ١١ - صحة ما قرره الموفق من أن تغَيّر الماء بما تروح بجانبه ، لا يسلبه الطهرية .
- ١٢ - إلحاق الموفق تغَيّر الماء بما لا يخالطه كالدهن ونحوه ، بتغيّره بما تروح بجانبه . قد تبين خلافه ، بل الخلاف في ذلك مشهور .
- ١٣ - صحة ما قرره الموفق ، وحكاه عن ابن المنذر ، من الإجماع على جواز الوضوء بالماء الآجن ، وما حُكي من كراهية ابن سيرين وغيره لذلك لا يقتضي عدم الجواز .

١٤- ما قرره الموفق من عدم الخلاف في جواز الوضوء بماء خالطه طاهر لم يغيره ، الذي يظهر صحته ، لندرة الخلاف فيه .

١٥- صحة ما قرره الموفق من عدم الخلاف في طهورية الماء المستعمل في التبرد والتنظيف .

١٦- صحة ما قرره الموفق من اتفاق القائلين بتحديد الماء بالقرب ، على تقدير كل قرية بمائة رطل عراقي .

والحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتم الرسالات ، وعلى آله وصحبه أولي النهى والمكرمات .

ثبت بالمصادر والمراجع * :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- آثار الإجماع والتطبيقات عليها من خلال كتابي ابن المنذر وابن حزم . رسالة مقدمة لنيل درجة العالية (الماجستير) من جامعة أم القرى (١٤١٢هـ) من الباحث : خلف محمد محمد .
- ٣- الإجماع : لأبي بكر محمد بن المنذر / ت أبو حماد / ط . الأولى / ن / دار طيبة .
- ٤- الإرشاد إلى سبيل الرشاد : للشريف محمد بن أبي موسى / ت / د . التركي / ط / الأولى .
- ٥- الاستذكار : لأبي عمر بن عبد البر / ط / الأولى ١٤١٤هـ .
- ٦- الإشراف على مسائل الخلاف : للقاضي عبد الوهاب البغدادي / ن / مطبعة الإرادة .
- ٧- الإفصاح عن معاني الصحاح : للوزير ابن هبيرة / ن / المؤسسة السعدية .
- ٨- أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك : لأحمد الدردير مع الشرح الصغير / ن / مطبعة الحلبي .
- ٩- الإقناع : لأبي بكر محمد بن المنذر / ت : د . عبد الله الجبرين / ط / الأولى ١٤٠٨هـ .
- ١٠- الأم : للإمام محمد بن إدريس الشافعي / ن / دار إحياء التراث .
- ١١- الانتصار في المسائل الكبار : لأبي الخطاب الكلوزاني / ت : د . العمير / ن / مكتبة العبيكان / ط / الأولى .
- ١٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : للمرداوي / ن / الكتاب العربي / ط / الثانية .

* هذا إيضاح للإشارات الواردة في هذا الثبت : (ط = طبعة) ، (ن = ناشر) ، (ت = تحقيق) .

- ١٣- الأوسط : لأبي بكر محمد بن المنذر / ت : د . أبو حماد / ن / دار طيبة / ط / الأولى ١٤٠٥هـ .
- ١٤- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان : لأحمد الأنصاري / ت / محمد الخاروف / ط / ١٤٠٠هـ .
- ١٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لأبي بكر الكاساني / ن / دار الكتاب العربي / ط / الثانية ١٤٠٢هـ .
- ١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد بن رشد (الحفيد) ن / مكتبة الحلبي / ط / الرابعة ١٣٩٥هـ .
- ١٧- البناية في شرح الهداية : لأبي محمد العيني / ن / دار الفكر / ط / الثانية ١٤١١هـ .
- ١٨- التاج والإكليل لمختصر خليل : لأبي عبد الله العبدري ، الشهير بالمواق (مطبوع مع مواهب الجليل) .
- ١٩- التبصرة : لأبي محمد الجويني / ت / د . السديس / ط / الأولى ١٤١٣هـ .
- ٢٠- تحرير اتفاقات ابن رشد : رسالة مقدمة لنيل درجة العالية (الماجستير) من جامعة أم القرى ١٤١٢هـ من الباحث عبد الله بصفر .
- ٢١- تحفة الفقهاء : لعلاء الدين السمرقندي / ت / د . محمد عبد البر / ط / الثانية .
- ٢٢- التمهيد : لأبي عمر بن عبد البر / ن / وزارة الأوقاف بالمغرب .
- ٢٣- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد القرطبي / ن / دار إحياء التراث العربي .
- ٢٤- الجوهر النقي : لابن التركماني (مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي) .
- ٢٥- الحاوي الكبير : للماوردي / ن / دار الكتب العلمية .

- ٢٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء :لأبي بكر الشاشي القفال / ط / الأولى ١٤٠٠هـ .
- ٢٧- ذيل طبقات الحنابلة :لابن رجب / ن / دار المعرفة .
- ٢٨- سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد الترمذي /ن/ دار الفكر .
- ٢٩- سنن الدارقطني :لعلي الدارقطني /ن/ دار المحاسن .
- ٣٠- السنن الكبرى :لأبي بكر البيهقي / ن/ مكتبة المعارف / مصور عن الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ .
- ٣١- الشرح الصغير على أقرب المسالك : لأبي البركات أحمد الدردير /ن/ مطبعة الحلبي .
- ٣٢- شرح السنة : للإمام البغوي /ن/ المكتب الإسلامي /ط/ الأولى ١٣٩٠هـ .
- ٣٣- الشرح الكبير على المقنع :لعبد الرحمن بن قدامة المقدسي /ت/ د . التركي /ط/ الأولى ١٤١٦هـ .
- ٣٤- شرح منح الجليل على مختصر خليل : لمحمد عlish /ن/ مكتبة النجاح / ليبيا .
- ٣٥- صحيح البخاري :لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري /ن/ المكتبة الإسلامية بتركيا .
- ٣٦- صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (مطبوع مع شرح النووي) /ن/ دار الفكر .
- ٣٧- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة :لابن شاس /ن/ دار الغرب الإسلامي /ط/ الأولى .
- ٣٨- العناية شرح الهداية :للبارقي (مطبوع مع فتح القدير) .

٣٩- غريب الحديث :لأبي عبيد القاسم بن سلام /ن/ دار الكتاب العربي (مصور) .

٤٠- الفائق في غريب الحديث :للزحشري /ن/ عيسى الحلبي / ط الثانية .

٤١- فتح العزيز شرح الوجيز :للرافعي . (مطبوع مع المجموع) .

٤٢- فتح القدير شرح الهداية :لابن الهمام / ن / مكتبة الحلبي / ط الأولى ١٣٨٩هـ .

٤٣- الفروع : لأبي عبد الله محمد بن مفلح /ن/ عالم الكتب / ط الرابعة ١٤٠٥هـ .

٤٤- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي :لمحمد بن الحسن الحجوري الثعالبي /ن/ المكتبة العلمية /ط الأولى ١٣٩٦هـ .

٤٥- القاموس المحيط :للفيروزآبادي /ن/ مؤسسة الرسالة /ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٤٦- قوانين الأحكام الشرعية :لابن جزى المالكي / ن/ عالم الفكر / ط / الأولى .

٤٧- لسان العرب :لابن منظور /ن/ دار صادر .

٤٨- المبسوط :لشمس الدين السرخسي /ن/ دار المعرفة بيروت /مصورة ١٤٠٦هـ .

٤٩- المجموع شرح المذهب : للنووي /ن/ المكتبة السلفية .

٥٠- المحرر في الفقه :لأبي البركات بن تيمية /ن/ مطبعة السنة المحمدية / ١٣٦٩ هـ .

٥١- المحلى : لابن حزم /ت/ أحمد شاكر /ن/ دار التراث .

٥٢- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي :لأبي بكر الجصاص /ت/ د . عبد الله أحمد /ن/ دار البشائر الإسلامية /ط الثانية ١٤١٧هـ .

- ٥٣- مختصر الطحاوي : لأبي جعفر الطحاوي / ت / أبو الوفا / ن / لجنة إحياء التراث النعمانية بالهند .
- ٥٤- المدونة الكبرى للإمام مالك / ن / دار الفكر .
- ٥٥- مراتب الإجماع : لابن حزم / ن / دار الكتب العلمية .
- ٥٦- مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح : لحسن الشرنبلالي / ن / مطبعة محمد صبيح / ط / الثانية ١٣٥٣ هـ .
- ٥٧- المصباح المنير : للفيومي . بدون ناشر ، أو تاريخ للنشر .
- ٥٨- المطلع على أبواب المقنع : للبعلي / ن / المكتب الإسلامي ١٤٠١ هـ .
- ٥٩- المعجم الوسيط : مجموعة من العلماء / ط الثانية .
- ٦٠- المغني : للموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي / ت / د . التركي و د . الحلو / ط / الثانية .
- ٦١- المقنع شرح الخروقي : لأبي علي بن البنا / ت / د . البعيمي / ن / مكتبة الرشد / ط / الأولى ١٤١٤ هـ .
- ٦٢- المنتقى شرح الموطأ : للباجي / ن / دار الكتاب العربي / طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ .
- ٦٣- المهذب : للشيرازي . (مطبوع مع المجموع) .
- ٦٤- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : للحطاب / ن / دار الفكر / ط / الثانية ١٣٩٨ هـ .
- ٦٥- نقد مراتب الإجماع : لشيخ الإسلام ابن تيمية . (مطبوع مع مراتب الإجماع) .
- ٦٦- النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير / ن / المكتبة الإسلامية .
- ٦٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : للرملي / ن / مكتبة الحلبي / ط الأخيرة ١٣٨٦ هـ .
- ٦٨- الهداية شرح بداية المبتدي : للمرغيناني . (مطبوع مع فتح القدير ، ومع البناية) .